المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي
المملكة المغربية
Royaume du Maroc
CONSEIL ÉCONOMIQUE, SOCIAL ET ENVIRONNEMENTAL

النكسوس في مجالات الماء-الطاقة-الغذاء-النظم البيئية:
تدبير أنجع للموارد الطبيعية، تعزيز التآزر والحد من المخاطر المشتركة بين القطاعات في المغرب

منصف الزياني
رئيس اللجنة و مقرر الموضوع

يتناول هذا الرأي، الذي أعده المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، في إطار إحالة ذاتية، مقاربة النكسوس في قطاعات الماء والطاقة والغذاء والنظم البيئية، باعتبارها مقاربة شمولية تستكشف أوجه التفاعل والترابط الأساسية بين هذه القطاعات. كما يقدم مقترحات عملية لفهم هذه الترابطات المعقدة وسُبل تحويلها إلى رافعات استراتيجية تخدم التنمية المستدامة والشاملة، وذلك بما يضمن قدرة البلاد على الصمود. وقد تمت المصادقة على هذا الرأي بالأغلبية خلال الجمعية العامة للمجلس المنعقدة بتاريخ 25 يوليوز 2024.

تتسم قطاعات الماء والطاقة والغذاء والنظم البيئية بترابط وثيق فيما بينها، حيث تؤثر الديناميات التي يشهدها أي قطاع بشكل مباشر أو غير مباشر على القطاعات الأخرى. وتبرز أوجه الترابط هذه أهمية اعتماد تدبير منسق ومندمج للموارد الطبيعية، يوازن بين تلبية الاحتياجات الخاصة بكل قطاع واستيعاب التفاعلات التي تجمع بينها.

في هذا الصدد، تطرح مقاربة «النكسوس» حلولا مبتكرة لمواجهة التحديات المعقدة التي تواجه هذه القطاعات المترابطة، وذلك عبر تعزيز التآزر بينها للحد من التسويات القسرية للمقاربات القطاعية في التدبير واستغلال الموارد. وتعتمد مقاربة النكسوس على دمج القطاعات ضمن إطار مشترك، مما يتيح أدوات أكثر فعالية في ترشيد استغلال الموارد الطبيعية. وبالتالي، لا يقتصر هذا النموذج المندمج على الإسهام في تخفيف التوترات القائمة بين القطاعات فحسب، بل يمتد إلى تحقيق منافع مشتركة على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

مؤطر : مشروع محطة تحلية المياه في الدار البيضاء

يعد هذا المشروع تجسيدًا حقيقيًا لتطبيق مقاربة النكسوس في قطاعات الماء والطاقة والغذاء والنظم البيئية، مسلطا الضوء على التوازنات الدقيقة التي تفرضها ضرورة تحقيق تدبير مستدام ومندمج لهذه الموارد. كما يتيح هذا المشروع معالجة متزامنة لجملة من التحديات الحرجة، مع إبراز الصعوبات المترتبة على اختيار الأولويات بين هذه القطاعات المختلفة.

على مستوى الماء، ستساهم هذه المحطة في تلبية الطلب المتزايد على المياه، لاسيما في ظل تفاقم الإجهاد المائي الناجم عن تراجع معدلات التساقطات. كما ستوفر المياه لـ 7,5 مليون نسمة، فضلاً عن تغذية 5000 هكتار من الأراضي الفلاحية.

في ما يتعلق بالطاقة، تنفرد هذه المحطة باعتمادها الكامل على الطاقات المتجددة، في اختيار استراتيجي يهدف إلى تقليص بصمتها الكربونية وتعزيز فعالية عملية التحلية، التي تُعرف تقليديًا بارتفاع استهلاكها للطاقة. ويتيح إدماج هذه الطاقات المتجددة في التخفيف من الأثر البيئي للمحطة، مع ضمان إمداد مستقر بالطاقة.

في ما يخص قطاع الغذاء، سيتم تخصيص 50 مليون متر مكعب من المياه المحلاة للاستخدامات الفلاحية، مما يعزز الأمن الغذائي على مستوى الجهات من خلال دعم إنتاجية الأراضي الفلاحية. وبالموازاة مع ذلك، ستساهم هذه المخصصات في تخفيف الضغط على الموارد المائية العذبة المخصصة للفلاحة، وهي مقاربة ستتيح تحسين تدبير استغلال المياه، لا سيما في ظل سياق يشهد ندرة متزايدة.

وأخيرًا، تم دمج البُعد البيئي للمشروع بعناية من خلال استخدام أحدث تقنيات تحلية المياه مثل التناضح العكسي، بالإضافة إلى إدارة العمليات المتعلقة بالتحلية بشكل آلي، مما يحد من التأثيرات البيئية، خصوصًا من خلال التحكم في النفايات الملحية والمواد المتبقية من معالجة الحمأة.

باستثناء بعض المبادرات المعزولة، فإن المغرب لم يعتمد بعد مقاربة النكسوس بكيفية هيكلية. ذلك أنه رغم الجهود المبذولة لتعزيز حكامة قطاعات الماء والطاقة والغذاء والنظم البيئية بشكل عام، فإن الاندماجية الفعلية بين هذه القطاعات لم تصل بعد إلى الهدف المنشود، بحيث أن القرارات المتخذة تتم وفق مقاربة قطاعية غالباً ما تغفل أوجه الترابط بين هذه القطاعات، وهو ما يحول دون الاستغلال الأمثل للموارد ويُضعف قدرة المجالات الترابية على الصمود، ويحدّ من فعالية السياسات العمومية ذات الصلة. علاوةٍ على ذلك، يواجه التنسيق بين المؤسسات بشأن تدبير الموارد تحديات جراء آليات تنظيمية غير ملائمة، فضلاً عن تمركز سلطة اتخاذ القرار. هذا الواقع لا يؤدي فقط إلى تقليص فعالية الاستثمارات، بل يُفاقم أيضًا من هشاشة البلاد أمام الأزمات المناخية.

انطلاقاً من هذا التشخيص، يوصي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بوضع خارطة طريق وطنية مخصصة لمقاربة «النكسوس» بين قطاعات الماء والطاقة والغذاء والنظم البيئية، تهدف إلى تحقيق التوازن بين الاستدامة والنجاعة والقدرة على الصمود. وتتمثل الغاية الأساسية من هذه الآلية في ضمان دمج هذه المقاربة بكيفية ممنهجة في جميع مراحل اتخاذ القرار، سواء على المستوى المركزي أو الترابي، من أجل ضمان تدبير منسق ومستدام للموارد الطبيعية ببلادنا. وفي هذا الاطار، يقدم المجلس مجموعة من التوصيات، من أبرزها:

- إحداث آلية للتنسيق بين القطاعات، على المستوى المركزي والجهوي، مكلفة بإعداد وتتبع خارطة الطريق المذكورة أعلاه.
- تقوية الإطار التشريعي والتنظيمي لقطاعات الماء والطاقة والغذاء والنظم البيئية من خلال إدماج مبادئ مقاربة النكسوس بشكل صريح، بهدف ضمان تدبير الموارد الطبيعية بكيفية مندمجة وشاملة ومستدامة.
- الحرص على أن تُجسِّد المشاريع الممولة، بما فيها تلك المنجزة ضمن إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص، مبادئ مقاربة النكسوس، مع التركيز على إبراز هذه المقاربة في طلبات التمويل الموجهة إلى المؤسسات المالية الدولية.
- تفعيل هيئات ضبط قطاعات الماء والطاقة مع الحرص على اعتماد مقاربة النكسوس وتطبيق مبادئها.
- تعزيز قدرات الفاعلين والأطراف المتدخلة في تنفيذ مقاربة النكسوس، من خلال تطوير برامج للتكوين وتشجيع البحث والابتكار، بما يضمن تدبير أفضل و مستمر للتفاعلات بين قطاعات الماء والطاقة والغذاء والنظم البيئية.
- تنظيم حملات تحسيسية منتظمة موجهة للفاعلين والمسؤولين عن التدبير، لتعميق فهمهم لأهمية مقاربة النكسوس وما توفره من مزايا، مع التنبيه إلى المخاطر المرتبطة بتدبير القطاعات المعنية وفق مقاربات قطاعية مجزأة.

إن أخذ مقاربة النكسوس بعين الاعتبار و إدماجها في قطاعات استراتيجية أخرى يمكن أن يشكل رافعة أساسية لتنسيق الجهود القطاعية، بما يضمن تعزيز الالتقائية الفعلية على مختلف مستويات تنفيذ السياسات العمومية التي يشرف عليها مختلف الفاعلين و الأطراف المعنية.